مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 02 (2022)، ص 473-501

التنمية التشاركية في المغرب: استكشاف شراكة المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية البشرية

Participatory development in Morocco: Exploring civil society partnership in achieving human development goals.

محمد حفاف [1]، عمر مرورقي [2]

[1] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، mohammedhaffaf@gmail.com

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، omerzougui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/04 تاريخ القبول: 2022/09/03 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى البحث في الاســـتراتيجية التنموية التي تبناها المغرب، في ظل اســـتمرار الكثير من التحديات والمشـاكل التنموية، وهي الاسـتراتيجية القائمة أسـاسـا على المقاربة التشـاركية، والتي فتحت المجال أكثر أمام منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية البشرية.

وقد توصـــلت الدراســـة من خلال البحث والتحليل في واقع المقاربة التنموية التشـــاركية المغربية، أن موقع منظمات المجتمع المدني فيها لا يزيد على كونه منفّذ لبعض البرامج التنموية في مجالات محددة سـلفاً، سمح له النظام الولوج إليها وتقديم خدماته فيها، وفي مقابل ذلك يبقى المجتمع المدني المغربي بعيد كل البعد عن أدوار الدفاع والمناصـــرة، وذلك راجع لمجموعة من العراقيل وغياب الاســـتقلالية المالية التي فرضـــت عليه مزيدا من المشـــروطية والتبعية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية البشرية، التنمية التشاركية، شراكة المجتمع المدني، المغرب.

Abstract: This article aims to examine the development strategy adopted by Morocco, in light of the persistence of many developmental challenges and problems, a strategy based mainly on the participatory approach, which opened more space for civil society organizations to contribute to achieving human development goals.

The study concluded, through research and analysis in the reality of the Moroccan participatory development approach, that the position of civil society organizations in it is no more than an outlet for some development programs in predetermined areas, which the system allowed him to access and provide its services in. In return, the Moroccan civil society remains far away. Away from the roles of defense and advocacy, due to a set of obstacles and the absence of his financial independence, which imposed more conditionalities on him.

Keywords : Civil society, human development, participatory development, civil society partnership, Morocco**.**

المؤلف المرسل: محمد حفاف، **الإيميل:** mohammedhaffaf@gmail.com

مقدمة:

يدعو نهج التنمية البشرية إلى تبني مقاربة تنموية تشاركية جديدة تتجاوز مقاربة الدولة كفاعل وحيد في تحقيق التنمية، وهي مقاربة تصاعدية من أسفل إلى أعلى، برز في ظلها المجتمع المدني في كثير من الدول المتقدمة منها والنامية كقطاع ثالث مساهما في العملية التنموية إلى جانب كل من الدولة والقطاع الخاص.

وفي سياق الاستفادة من خدمات هذا القطاع عملت الكثير من الدول النامية إلى القيام بجملة من الإصلاحات السياسية التي تهدف من خلالها إلى تمكين منظمات المجتمع المدني وتحميلها جزء من مسؤولية التنمية، والمغرب مثل الكثير من الدول النامية عرف في العقود القليلة الماضية تنامياً مطرداً لمنظمات المجتمع المدني التي تنشط في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات.

هذا التنامي والتنوع في عدد ومجالات نشاط منظمات المجتمع المدني المغربية، كان مدفوعا برغبة النظام المغربي في البحث عن إستراتيجيات بديلة للتنمية البشرية، خاصة في ظل استمرار جملة من المشاكل والتحدّيات التنموية على الساحة المغربية، وهي التحدّيات التي جعلته يحتل مراتب متأخرة في ترتيب مؤشرات التنمية البشرية، مقارنة على الأقل بدول المنطقة العربية.

أمام هذا التدني والضعف في بعض مؤشرات التنمية البشرية، وتحت ضغط العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي عرفتها قضية التنمية المغربية، عمد النظام المغربي إلى التفتح و التوجه نحو التأسيس لمقاربة تنموية تشاركية، تفتح المجال أمام كل الفواعل الاجتماعية للمشاركة في العملية التنموية، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني، ومنه نتسائل:

– كيف برزت أدوار ومساهمات منظمات المجتمع المدني المغربية في ظل المقاربة التنموية التشاركية في توسيع أهداف التنمية البشرية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة فإن الدراسة تختبر الفرضية التالية:

– تحقيق أهداف التنمية البشرية مرتبط بمدى تبني آليات تنموية تشاركية تضمن مشاركة حقيقية لمنظمات المجتمع المدني.

تهدف هذه الدراسة إلى تأصيل العلاقة والترابط بين المجتمع المدني والتنمية البشرية، والتي سوف نتناولها بالدراسة والتحليل في نموذج الحالة المغربية، والتوقف على طبيعة المساهمات التشاركية لمنظمات المجتمع المدني.

تفرض الدراسة الاستعانة بمقترب "الحكم التشاركي" وهو المنظور الذي يشير إلى تكثيف علاقات التعاون والتشارك بين العديد من الفواعل في مختلف المستويات المحلية منها والوطنية، مما يسمح لنا بتتبع الدور التّشاركي للمجتمع المدني المغربي مع مختلف الفواعل الاجتماعية، وبخاصة شراكته مع الهيئات العمومية.

وللإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضية، قسمت هذه الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية، يبحث الأول منها في مدلول ومضامين مصطلحات الدراسة، ليتناول المبحث الثاني: وصفا لواقع المجتمع المدني والتنمية والبشرية وتحدياتها في المغرب، لننتقل بعدها في للبحث في طبيعة الإصلاحات السياسية وبوادر التأسيس للخيار التشاركي التنموي في المغرب، مع التركيز على ما تعلق منها بتفعيل دور المجتمع المدني، ليبحث المبحث الأخير في بعض النماذج والتجارب التشاركية لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية البشرية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المجتمع المدني من المفاهيم التي عرفت الكثير من الاهتمام في العقود القليلة الماضية، ويظهر هذا الاهتمام في النمو الهائل لمنظمات المجتمع المدني في الساحة العالمية، وفي تعدد توظيف المفهوم وكثرة استخداماته، فمع إعادة اكتشاف المفهوم ثمانينيات القرن الماضي استخدم المفهوم في مناهضة الشيوعية ومحاربة الاستبداد، لينتقل بعدها الاستخدام والتوظيف إلى عمليات التحول والترسيخ الديمقراطي، ومع سقوط جدار برلين وهيمنة القيم الليبرالية تم توظيف المفهوم كقطاع ثالثا مساهما في العملية التنموية، وهو التوظيف الذي تم التأكيد عليه من قبل العديد من الدراسين والمنظمات الدولية، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي الّذين دعوا في الكثير من مؤتمراتهم وندواتهم إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني.

المطلب الأول: المجتمع المدني كفاعل تنموي

مع مطلع تسعينيات القرن الماضي حُظي مفهوم المجتمع المدني بأهمية بالغة في الدراسات والنقاشات المتعلقة بالتنمية، وفي سياق هذه الأهمية جاء في صحيفة New York Times "يكاد يكون من المستحيل قراءة مقال عن السياسية الدولية أو المحلية دون ذكر هذا المفهوم"[1]، و تحديد وفهم هذا الفاعل مهم في الوقت الراهن حيث لا يمكن تجاهل الإمكانات القوية التي أضحى يتمتع بها المجتمع المدني،[2] والمتمثلة أساسا في الموارد الكبيرة، والتوجهات الجديدة و تعدد الأدوار التي أضحى يمارسها المجتمع المدني في مشهد التنمية،

وهي الممارسات التي عُدّ معها المجتمع المدني من قبل العديد من دارسي الفكر التنموي والمنظمات الدولية بأنه قادر على تقديم حلول وابتكارات إبداعية لمشاكل التنمية.

ونتيجة لتزايد الاهتمام بدور فاعل للمجتمع المدني، ظهرت مفاهيم ومقاربات تنموية جديدة ترتبط بالإنسان كـ: المشاركة، التمكين، الجندر ...وغيرها، إضافة إلى مجموعة من المناهج التي ترتكز في مجملها على التنسيق والتعاون كـ: الشراكة، التشبيك، وبدأ ينظر إلى المجتمع المدني بأنه قطاع ثالث يمكن أن يُزيل الكثير من خيبات الأمل التي عرفتها قضية التنمية في العقود الماضية[3].

في سياق هذا الاستخدام ومع تراجع الدولة و/أو عجزها عن تقديم الخدمات، تم طرح العديد من الافتراضات التي تمجد المجتمع المدني "رصاصة سحرية"،[4] لعل أبرزها الافتراض القائل بأن المجتمع المدني القوي يزيد من فرص تحقيق الأهداف التنموية، وبرز التأكيد على هذه العلاقة والارتباط القوي بين المجتمع المدني والتنمية البشرية من خلال نمو وتوسع دراسات الاسهام التنموي للمجتمع المدني (القياس، التصنيف والتقييم) على الساحة العالمية.

بيد أن هذا الاهتمام والترويج للمجتمع المدني يبقى محل نقد الدراسين، فدول كثيرة إستفادت من نمو هائل لمنظمات المجتمع المدني (بنغلاديشن، الهند، مصر...) لكنها تبقى بعيدة عن تحقيق أهدافها التنموية، حيث يأتي ترتيبها مثلا في دليل التنمية البشرية لسنة 2020 : (133،131،116...)، على التولي، من أصل 189 دولة، كما يذهب البعض إلى القول أن الحد من دور الدولة يلغي مسؤولية الدولة تجاه قضايا التنمية، وهي المسؤولية التي حققت بها بعض الدول أهدافها التنموية دون أي اعتبار لحرية المشاركة السياسية، من منطلق أن الشرعية هي شرعية الأداء وليس شرعية الديمقراطية (الصين =85 ، إيران=70، تركيا=54 ، كوريا الجنوبية=23،...).

المطلب الثاني: التنمية البشرية بين المفهوم والاستراتيجية

كلمة التنمية تحمل معانٍ كثيرة ومتعدّدة، حيث تعني عند البعض: المزيد من الازدهار المادي وبالنسبة للبعض الأخر تتعلق التنمية: بالتحرر من الاضطهاد والتهميش، وتعني عند طرف ثالث: مشروع شامل للتقدم الاجتماعي والشخصي،[5] واختلاف وجهات النّظر حول ما تعنيه التنمية بالضبط راجع الى العديد من المضامين والأبعاد التي حملها مفهوم التنمية في سيرورته التاريخية، على الأقل منذ ظهوره عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تطابق مفهوم التنمية خمسينيات القرن الماضي بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،

وتوسعت المضامين لتشمل تنمية الحاجات الأساسية و الموارد البشرية، ومع هذه التطورات أضحى مفهوم التنمية مفهوم متعدد الأبعاد ومتغير وغير ثابت يتميز بديناميّة مستمرة،[6] خاصة مع التطور الذي عرفه المفهوم مطلع تسعينيات القرن الماضي أين طرح برنامج الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية كمفهوم بديل وشامل للعديد من الأبعاد والمتغيرات التي تضمنها مفهوم التنمية.

جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 أن الناس هم الثروة الحقيقة للأمم، والهدف الأساسي للتنمية هو خلق بيئة مواتية للناس ليعيشوا حياة طويلة وصحية،[7] وصاغت تقارير التنمية البشرية العالمية المتتالية صياغة واضحة وأساسية لمفهوم التنمية، حيث عرفت بأنها "عملية توسيع خيارات الناس"، وهذه الخيارات بالرغم من أنها كثيرة ومتعدّدة، بيد أن أكثرها أهمية هي: أن يعيش الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يتعلم ويتمتع بمستوى معيشي لائق، وهي خيارات أساسية ترتكز عليها التنمية البشرية لتذهب أبعد من ذلك لتشمل عوامل أخرى يرتبط بها الأفراد: كالمشاركة، والأمن واحترام حقوق الإنسان والإنصاف والاستدامة...وغيرها.[8]

مما سبق يمكن ملاحظة تحولين جاء بهما مفهوم التنمية البشرية. التحول الأول: تمثل في انتقال وحدة التحليل من الاقتصاد إلى النّاس، أما التحول الثاني: فيتمثل في عملية تحول التقييم من المال إلى الأشياء التي يمكن أن يفعلها الناس الآن وفي المستقبل، وفي سياق هذا التحول توافقت الآراء بين مفكري التنمية أنه لا يمكن تطبيق نهج التنمية البشرية القائم أساسا على أن الإنسان هو غاية التنمية وصانعها، إلا كحزمة متشابكة العناصر ومتعدّدة الفواعل،[9] وهو ما يعني الالتزام بشرطين أساسين:

- إلتزام الأنظمة السياسية بنهج وأبعاد التنمية البشرية بحسب ما يفرضه من مراعاة للعدالة والاندماج والجودة والحفاظ على البيئة،...إلخ.
- الالتزام بمقاربات وآليات تشاركية تهدف إلى فتح المجال أمام كل الفواعل الاجتماعية للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية البشرية.[10]

ومع هذه الالتزامات السياسية بدأت مظاهر التعاون والتنسيق في السنوات الأخيرة الماضية تنمو وتتأسس بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، ومردُّ هذا التعاون يرجع بالأساس إلى تأكيد العديد من دارسي الفكر التنموي على أن المشكلات والتحديات التنموية لا يمكن حلها من خلال عمل الحكومات بمفردها، كما لا يمكن حلها بالاعتماد على الأسواق باعتبارها البديل الوحيد للدولة،[11] بل بالاشتراك والتعاون

بين مختلف الفواعل الاجتماعية، وهذا الاشتراك هو ما يعرف اليوم في أدبيات الفكر التنموي بالتنمية التشاركية.

إذن فالتنمية التشاركية تدعو إليه من تمكين كل الفواعل وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني، وهي لا تتوقف عند ما يجب أن توفره الحكومات من تشريعات تمكينية، بل تمتد إلى المجتمع المدني نفسه المطالب في ظل مسؤولياته الجديدة ببناء قدراته المالية والبشرية والتكنولوجية، وإعادة توجيه و/أو تكييف أدواره من الوجهات الخدماتية الرعائية إلى التوجهات التنموية التمكينية، والتي هي شروط مهمة من أجل إحداث الأثر المنشود لهذا الفاعل في تحقيق الأهداف التنموية.[12]

من خلال ما سبق يتضح لنا أنّ منظمات المجتمع المدني تمثل الاطار أو المجال الذي يمكن من خلاله للأفراد ممارسة حقهم في المشاركة، مما يزيد من مستويات مدخلاتهم في السيطرة على مختلف المجالات السياسة مثل: الميزانية التشاركية، تصميم السياسات، تنفيذ البرامج،...وغيرها، فالتشاركية في مجملها تدعو إلى خلق فرص للمواطنين من خلال منظماتهم المدنية لتقديم مساهمات ذات مغزى في صنع وتنفيذ السياسات التنموية،[13]وهي مفهوم يعكس لنا إقتراب تنموي جديد يناقض إقتراب الدولة كفاعل وحيد، ويمتدُّ إلى إشراك و تمكين كل الفواعل الاجتماعية في تدبير الشؤون التنموية.

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني والتنمية البشرية في المغرب

تطمح الكثير من البلدان بأن يكون لها مجتمع مدني فاعل ونشيط في توسيع الخيارات التنموية، والمغرب من الدول العربية القليلة التي يتمتع مجتمعها المدني بتاريخ طويل إلى حد ما من التأسيس والتنظيم، عمد إلى التوجه والتأسيس لمقاربة تنموية تشاركية، و واكبها بجملة من الإصلاحات السياسية رغبة منه في الاستثمار في المجتمع المدني وتوظيف مؤسساته في التقليل من مظاهر الفقر والحرمان والتفاوتات الاجتماعية.

المطلب الأول: واقع المجتمع المدني في المغرب

1.نشأة وتطور المجتمع المدني المغربي:

عرفت الحركة الجمعوية المغربية تطورا سريعا وتنوعا كبيرا في تكويناتها على الأقل منذ سنة 2005، محطة انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المغربية، حيث ارتفع عدد الجمعيات من حوال 4000 جمعية في بداية التسعينيات إلى ما يقارب 118 ألف جمعية سنة 2015.[14]

وعند تتبع نشأة وتطور الحركة الجمعوية المغربية على مدار أكثر من ستة عقود، على اعتبار أن المغرب من بين الدول العربية القليلة التي عملت على السماح بنشاط وتشكيل جمعيات المجتمع المدني منذ سنة 1958، سنة سنّ أول قانون تشريعي يضبط تأسيس وتنظيم عمل الحركة الجمعوية، ومنذ تلك الفترة مرّ المجتمع المدني بالكثير من المراحل عرف فيها الكثير من التضييق قبل الوصول إلى مرحلة إتسمت – إلى حد ما- بنوع من التفتّح والشراكة مع الدولة، وهي المراحل التي يمكن تقسيمها كالتالي:

- أولا: مرحلة الاصطدام: منذ الاستقلال وإلى غاية منتصف الثمانينيات اتسمت علاقة الدولة بالمجتمع بالاصطدام والتضيق مع كل ما هو مجتمع مدني.

- ثانيا: مرحلة المنافسة: منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي عملت السلطات المغربية على تأسيس حركة مدنية موالية ترفع نفس أهداف وشعارات الجمعيات الأخرى.

- ثالثا: مرحلة الاحتواء والشراكة: مع مطلع التسعينيات بدأ الاهتمام بالمجتمع المدني واتجهت السلطة الى احتوائه وتوظيف مؤسساته، وبدأت مع مطلع الألفية بوادر علاقة التفتح والشراكة، وعدَّ المجتمع المدني المغربي فاعل رئيسي في تحقيق أهداف التنمية البشرية. [15]

2. خريطة المجتمع المدني المغربي:

إن رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني المغربية تقودنا إلى الإجابة على العديد من التساؤلات المطروحة حول واقع المجتمع المدني المغربي، والمتمثلة في: ما طبيعة نوع هذه المنظمات؟ وكيف يبرز توزيعها؟ ما هي أهم مجالات نشاطها؟ وفيما تتمثل مصادر تمويلها؟ .

من حيث النوع يمكن التمييز بين الجمعيات المحلية والجمعيات الوطنية، هذه الأخيرة والتي تمثل ما مقداره 04% من قطاع المجتمع المدني تُعدّ أكثر قوة وتمثيلا للفئات المجتمع، إضافة إلى كونها أكثر نشاط وتشاركية مع مختلف الفواعل الاجتماعية.

أما من حيث التوزيع الجغرافي، والذي يمكن التمييز فيه بين نوعين، أولها: التوزيع بين المناطق الحضرية والريفية، نجد أن المناطق الحضرية تهيمن وتستحوذ على ما نسبته 59.6% من الحركة الجمعوية، و 41.4% من جمعيات المجتمع المدني منشرة في المناطق الريفية، وهو تواجد يهدف من خلاله المجتمع المدني إقامة روابط بين الأوساط الريفية ومراكز صنع القرار، والعمل على التمكين المجتمعي والاندماج الاجتماعي لهذا الوسط في عمليات التنمية بما يخدم التقليل من التفاوتات في مؤشرات التنمية البشرية.

أما التوزيع الثاني فيبرز بين الأقاليم والولايات المغربية، وهو بدوره يعرف درجة من التباين حيث تهيمن منطقة العاصمة وما جاورها من ولايات على نسبة كبيرة من الحركة الجمعوية، تأتي في مقدمتها جهتي سوس –ماسة – درعة و مراكش – تانسيفت – الحوز، بنسبة 17% و 13% على التوالي، تليهما الجهة الشرقية ثم جهة: الرباط – سلا – زمور – زعيتر ، بنسبة 9% لكل منها، أما باقي الجهات فهي دون الـ 6%.[16]

أما من حيث مجالات النشاط، فما يمكن ملاحظته أن الجمعيات النشطة في ميدان التنمية والإسكان تأخذ نسبة الأغلبية من مجموع قطاع المجتمع المدني المغربي بما مقداره 35%، ثم يأتي ميدان الثقافية والرياضية بنسبة 27% ، ثم مجال الصحة والخدمات الاجتماعية بنسبة 18% ، وهذه المجالات الثلاثة مجتمعة تشكل ما مقداره 80% من المجموع العام لقطاع المجتمع المدني، والنسبة المتبقية الـ 20% فهي تتوزع على العديد من المجالات كـ: التعليم والبحث بنسبة 9% ، الدفاع والجمعيات المهنية بنسبة 5% ، البيئة 3% والمجال الديني2% وأقل من 01 % بالنسبة للمنظمات الدولية.[17]

الشكل 01: توزيع جمعيات المجتمع المدني المغربي حسب مجالات النشاط

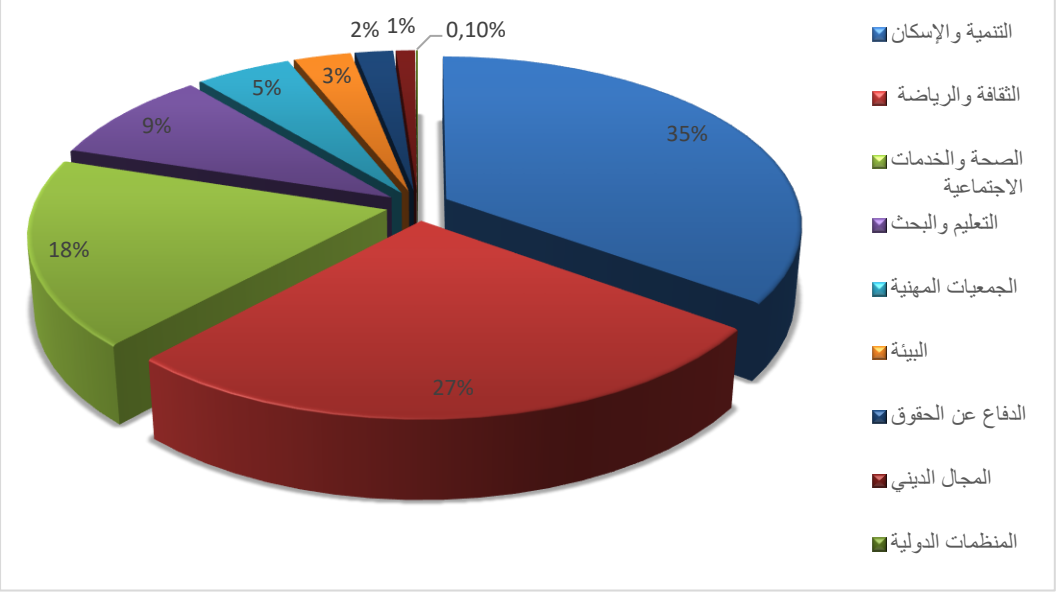

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "**الاقتصادي الاجتماعي التضامني رافعة لنمو مدمج**"، المغرب، مطبعة سيباما، 2016، ص 70.

أما الدعم المالي فنجد أن مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني تتشكّل تقريبا من مصدرين رئيسين، يتمثل الأول منهما في الدعم الذي تمنحه الدولة في ظل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والدعم الثاني تتلقاه بعض الجمعيات الوطنية من قبل أطراف دولية، مع وجود لبعض المصادر المالية الثانوية، والمتمثلة أساسا في اشتراكات الأعضاء ومساعدات القطاع الخاص.[18]

المطلب الثاني: واقع التنمية البشرية في المغرب

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبصفة دورية منذ سنة 1990 تقارير التنمية البشرية العالمية، ومع هذه التقارير يتم ترتيب وتصنيف دول العالم وفق مقاييس ومؤشرات إحصائية، فمثلا في تقرير التنمية البشرية لعام 2020 احتل المغرب المركز 121 عالميا من أصل 189 دولة قدم البرنامج مؤشراتها، وجاء المغرب في صنف الدول التي تشهد تنمية بشرية متوسطة، وهو التصنيف الثالث في السلم بعد كل من تنمية بشرية مرتفعة جداً وتنمية بشرية مرتفعة، وقد تقدمت عليه بلدان تشهد نزاعات داخلية كـ: ليبيا وفلسطين (105 و 115 على التوالي)، و بلدان أخرى خرجت من تداعيات حركة الربيع العربي كـ: تونس ومصر (95 و 116 على التوالي)، كما تقدمت عليه أيضا بلدان أخرى في عمق افريقيا جنوب الصحراء كبوتسوانا والغابون (100 و 119 على التوالي)، و دول متعدّدة القوميات كبوليفيا (107)[19].

كما نجد أنه على مدار أكثر من عقدين من الزمن؛ أي منذ سنة 2000 لم يتقدم المغرب تقدماً كبيراً يذكر في ترتيب مؤشر التنمية البشرية، مقارنة على الأقل بجيرانه (الجزائر وتونس) ففي سنة 2000 إحتل المغرب المرتبة: 124 عالميا [20] ليصل إلى المرتبة: 121 عالميا سنة 2020، وفي مقابل ذلك تقدمت تونس بـ: 05 مراكز من المرتبة 101 عام 2000 إلى المرتبة: 96 عام 2020، بينما تقدمت الجزائر بـ: 16 مركز ،من المرتبة: 107 عام 2000 إلى المرتبة: 91 عام 2020.[21]

في هذا السياق تشير تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي إلى أن المغرب وإن حقق عددا من المكاسب في ظل الأهداف الإنمائية للألفية التي تبنتها دول العالم مطلع الألفية، كتقليص الفقر المدقع، وتحسين مستوى التّمدرس وتقليص وفيات الأمهات والأطفال إلى النصف، و وجود جهود لتعميم التأمين الاجباري عن المرض ...وغيرها، إلا أنه في مقابل ذلك ظل يشهد مجموعة من التحديات التنموية برزت أساساً في استمرارية التفاوتات التنموية بين الوسطين الحضري والريفي في الولوج إلى التعليم وفي تباين الخدمات الصحة، وفي غياب الجودة في التعليم، وعدم استجابة العلاج لحاجات المواطنين، وقلة الأطباء مقارنة بالساكنة، فضلا عن مشاكل النقل وارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب ...وغيرها.[22]

ففي مجال التشغيل مثلا، رغم الاستراتيجيات المتعدّدة لخلق مناصب شغل قرابة 150 ألف منصب شغل سنويا –عقد مطلع الألفية الثالثة– إلا أن ذلك لم يكن كافيا لحل مشكلة البطالة، إذ سجّل المغرب سنة 2000 نسبة بطالة قدرت بـ: 13.4% ، ورغم التراجع الملحوظ في النسبة إلى 9.1% سنة 2009 واستقرارها عند هذه النسبة في السنوات التالية، إلا أن إشكالية استمرار ارتفاع نسبة البطالة، وخاصة بطالة الشباب مؤشر على أنها بطالة طويلة الأمد، حيث نجد من المجموع الكلي للبطالة 68.5% من العاطلين عن العمل هم شباب من ذوي الكفاءات العلمية.[23]

ومن جملة التحديات التعليمية والصحية بحسب المعطيات الصادرة عن الحكومة المغربية، فإن نسبة التّمدرس للأطفال ما بين 6 سنوات و 11 سنة بلغت 99.7 %خلال الموسم الدراسي 2019/2018 ، وبالنسبة للفئة العمرية بين 12 – 14 سنة بلغت 91.7 % والفئة العمرية 15-17 سنة بلغت 67.2 %، وتنخفض نسبة التّمدرس بشكل لافت في الوسط الريفي حيث تبلغ 45 % مقابل 55 % بالوسط الحضري،[24] وكذلك الشأن بالنسبة لعمالة الأطفال حيث تظل هذه الظاهرة أحد أصعب الإشكاليات نظرا لخطورتها وتأثيرها السلبي على حياة الطفل وصحته وتمتعه بحقوقه، وبحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط سنة 2018 فإنّ عدد الأطفال الذين يعملون وسنهم ما بين 07 سنوات و 17 سنة يبلغ : 247.000 طفل؛ أي ما يشكل 3.4 % من عدد الأطفال البالغ عددهم 7.049.000، منهم 162.000 طفل يزاولون أعمال خطيرة، إضافة إلى أن بعضهم مازال متمدرس.[25]

المبحث الثالث: استكشاف شراكة المجتمع المدني المغربي

مع مجتمع مدني متنامي على الأقل من الناحية الكمية، وفي ظل جملة من التحديات التنموية، توجهت الدولة المغربية مع مطلع الألفية نحو الخيار التنموي التشاركي، وكرّست العديد من الآليات وطرحت العديد من البرامج والمبادرات التنموية رغبة منها في تحقيق أهدافها التنموية، وفي ظل هذه البرامج عمد المغرب إلى إشراك منظمات المجتمع المدني وتمكينها وفتح باب الدعم الخارجي لها للاستفادة من المساعدات الدولية التي بدأت تتوجه نحو قطاع المجتمع المدني باعتباره الأكثر تعبيرا عن السكان المحليين وعلى احتياجاتهم ومطالبهم التنموية، ومع هذه التوجهات تطرح علينا العديد من التساؤلات يتعين الإجابة عليها لعل من أبرزها: هل كرّس المغرب فعلا مقاربة تنموية تشاركية قائمة أساسا على عناصر الثقة والالتزام السياسي؟ هل توجهت البرامج التنموية التشاركية نحو توسيع الخيارات الأساسية للمجتمع المغربي؟

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية وتمكين المجتمع المدني

الخطاب السياسي التنموي في المغرب يتحدث عن الشراكة، وقد كُرّست هذه المقاربة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عليها الملك محمد السادس في : 18 ماي 2005، ودعّمت بإصلاح دستوري سنة 2011 حيث نص الدستور الجديد في العديد من مواده على التشاركية كاستراتيجية تنموية لمواجهة إخفاقات التنمية، وفي ظل هذه المقاربة عرف المجتمع المدني حضورا متميزا من خلال النص عليه فاعلا ومشاركا في تحقيق الأهداف التنموية،[26] ويجسد مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلتزاما سياسيا من أعلى مستوى لمحاربة الفقر، والإقصاء الاجتماعي والهشاشة في المغرب، وما يميز هذه المبادرة هو اختلافها عن السياسات التنموية السابقة، فهي تقوم على استراتيجية تصاعدية تشاركية في تحقيق التنمية، وقيم ومبادئ الحوكمة الجيدة، كما أنها تجربة رائدة في مجال إدماج السياسات التنموية وتطبيق مفهوم جديد للسلطة يهدف إلى تغيير العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني والسكان؛ أي أنها تمثل أول تجربة على الساحة المغربية لمقاربة تصاعدية تشاركية.[27]

كما كرّس دستور 2011 للمجتمع المدني أدوار جديدة و عزز قدراته واختصاصاته، على وجه الخصوص في مجال التعاون والترافع و التشريع وتقديم العرائض والملتمسات والتنبيه إلى الممارسات السيئة، وقد نصت العديد من المواد الدستورية على بعض الأدوات والآليات التي تفتح المجال أمام شراكة المجتمع المدني.[28]

ففي سياق الدور التشاوري التشاركي نص الفصل 13 من الدستور المغربي على: "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفواعل الاجتماعية في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها"، ونص الفصل 14 على إمكانية طرح مشاريع تشريعية "للمواطنات والمواطنين ضمن شروط يحددها قانون تنظيمي الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع"، كما كرّس الدستور أيضا نصاً لأدوار المدافعة والترافع، حيث نص الفصل 15 على "للمواطنات و المواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية"، كما كرّس الدستور المغربي أيضا دور تشاركي للجمعيات المجتمع المدني المحلية، وفي هذا الشأن نص الفصل 139 على "تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في اعداد برامج التنمية وتتبعها، و يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجلس المحلي بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله".[29]

من خلال قراءة جملة الأدوار التي جاء بها دستور 2011 من أجل تفعيل دور المجتمع المدني، يمكن القول أنه من الناحية الدستورية اكتسب المجتمع المدني المغربي الكثير من الآليات التي تمكنه من المشاركة في عمليات صنع السياسات التنموية، بيد أننا نجد من حيث الممارسة الفعلية أن القوانين التنظيمية تضع الكثير من التعقيدات والعراقيل أفقدت الكثير من النصوص الدستورية التشاركية من محتواها وقيدتها بجملة من الشروط والتعقيدات الإدارية، ففي مجال تقديم العرائض مثلا نصت القوانين التنظيمية على الكثير من الشروط المطلوبة في تقديم عرائض الهدف منها إدراج مسألة في جدول أعمال مجلس الجماعة، وفي هذأ الشأن نتوقف عند ما نصت عليه بعض مواد القانون التنظيمي للجماعات، في مجال تقديم العرائض من قبل الجمعيات والتي من بينها: أن تكون الجمعية معترف بها و مؤسسة بالمغرب طبقا للتشريع الجاري به العمل لمدة تزيد عن 03 سنوات، وأن يكون عدد منخرطيها يفوق 100 شخص، وأن يكون مقرها أو أحد فروعها داخل إقليم العمالة أو الإقليم المعني بالعريضة، وأن يكون نشاطها مرتبط بموضوع العريضة.[30]

المطلب الثاني: تطور شراكة المجتمع المدني المغربي

تحدث الملك محمد السادس في خطاب له بتاريخ: 30 جويلية 2007 "مهما كانت مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية فإننا نرى من الضروري استكمالها بالديمقراطية التشاركية العصرية، الأمر الذي يمكننا من الإفادة من كل الخبرات الوطنية والجهوية والمجتمع المدني الفاعل وكافة القوى الحية".[31]

من قراءة مقتطف خطاب الملك يمكننا القول أن المغرب يرمي من أعلى مستوى إلى تعزيز الممارسات التشاركية على جميع المستويات الوطنية والجهوية، والتي يهدف من خلالها إلى الاستفادة من كل قوى المجتمع وفي مقدمتها توظيف منظمات المجتمع المدني في تدابير الشأن المحلي، وتفعيلا للتوجهات الملكية الرامية إلى تعزيز التنمية التشاركية وضعت الحكومات المغربية ضمن أولوياتها الارتقاء بمنظمات المجتمع المدني والعمل على تمكينها من خلال مشاركتها في صنع وتنفيذ السياسات التنموية .[32]

وبحسب التقارير الوطنية الصادرة عن وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقة مع البرلمان حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات، تدعم الدولة جزء مهم من مشاريع وبرامج الجمعيات وأنشطتها من خلال الميزانيات المرصدة لها من قبل القطاعات الحكومية أو المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة الدعم العيني من قبل هذه القطاعات.[33]

ففي سنة 2018 مثلا أبرمت القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية 9149 اتفاقية شراكة مع الجمعيات، منها: 8094 اتفاقية شراكة أبرمتها المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 88%، فيما أبرمت القطاعات الحكومية 1055 اتفاقية شراكة بنسبة 12%.

وبخصوص هذه الشراكات جاءت في فئة القطاعات الحكومية وزارة الاتصال والثقافة في المقدمة، حيث أبرمت قرابة 393 إتفاقية شراكة ما يمثل 25 .37%، تأتي بعدها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية بـ: 350 اتفاقية شراكة ما يمثل 33.18%، أما على صعيد فئة المؤسسات والمقاولات العمومية فقد جاءت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في مقدمة المؤسسات العمومية التي أبرمت العديد من الشراكات مع الجمعيات، والتي وصل عددها إلى 2215 اتفاقية، تليها الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط بـ 1939 اتفاقية، ومجموع هاتين المؤسستين يمثل نسبة 51.31%، و باقي النسبة 48.69% فقد جاءت موزعة بين العديد من المؤسسات العمومية الأخرى.[34]

وفي ظل هذه الشراكات القائمة أساسا في سياق برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عملت السلطات المغربية تحت توصيات وإرشادات من البنك الدولي على تعبئة جميع أصحاب المصلحة واستهداف أكثر من خمسة ملايين مستفيد بميزانية تجاوزت 1.5 مليار دولار، وكان مثلا من نتائج هذه المبادرة انخفاض معدل الفقر في الريف المغربي من 36% عام 2001 إلى 21% عام 2011.[35]

ما يمكن ملاحظته على واقع الشراكة بين الدولة و الجمعيات المغربية، أن الدولة المغربية عملت فعلا على التأسيس للشراكة كخيار تنموي، خيار إتّسم فعلا بالشمولية والتفرع على كل مجالات الحياة، كما أنها تعددت على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، مما شجع مختلف الجمعيات الوطنية والمحلية على ولوج عالم الشراكة والتعاون.

بيد أن ما يميز هذه الشراكة أنها إقتصرت في جانب كبيرا منها على الالتزام بالدعم المالي فقط، بغية تنفيذ الجمعيات المدعمة لبرامج تنموية محددة سلفاً من أعلى مستوى، وهو الدعم الذي جعل الكثير من هذه المنظمات يبقى حبيس المشروطية المخزنيّة والعمل على تقديم الولاء التام لها وتبيض صورتها، مع محدودية النشاطات والأدوار التشاركية ذات الصلة بالمطالب الشعبية كالحوار، التشاور والمناقشة، فضلا عن غياب شبه تام لأدوار الدفاع والمناصرة ومسائلة الحكومات في مسائل أو قضايا التنمية والتفاوتات الاجتماعية.

الأمر الذي دفع بالكثير إلى رواد الحركة الجمعوية المغربية إلى القول أن الشراكة التي يدعوا إليها النظام تفتقد لقيم الالتزام السياسي والثقة والشفافية، وهي في جانب كبيرا منها شراكة قائمة على عدم تكافؤ الفرص والإقصاء والمحاباة في اختيار الشركاء*، مما يشكّل خطرا على هوية الجمعيات وخصوصيتها واستقلاليتها، فالهيئات العمومية تبحث عن منفذين، وليس عن شركاء حقيقين، كما أن ممارسات النظام المغربي تضر بالعمل الجمعوي حيث عمدت بعض الأطراف من النخبة المغربية — خاصة بعد إعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية – إلى تأسيس جمعيات مرتبطة بالنظام لخدمة غايات وأهداف محددة مثل: تبيض صورة النظام، أو من أجل الحصول على موارد مالية و/أو من أجل أهداف انتخابية[36].

المبحث الرابع: المساهمات التشاركية للمنظمات المجتمع المدني في توسيع خيارات التنمية البشرية

في هذه الدراسة لتحقق من شراكة المجتمع المدني المغربي في تعزيز أهداف التنمية البشرية وتحليلها، كانت تجارب شراكة منظمات المجتمع هي وحدة التحليل، وما تجدر الإشارة إليه أن التجارب التي أخذنا عينات منها لم تتطور من فراغ بل في سياق اجتماعي وسياسي مؤسسي معين، وقد تكون لبعض أبعاد هذا السياق أهمية خاصة من أجل فهم المجالات والنشاطات التي تم تمكين وتفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني فيها عن تلك التي لازال محرّما عليه تناولها أو الولوج إليها، إضافة إلى محاولة فهم طبيعة الأليات والمقاربات؛ أي التوجهات التي تتبناها منظمات المجتمع المدني المغربية من أجل تنمية المجتمعات المحلية والدفاع عن حقوقها.[37]

المطلب الأول: شراكة المجتمع المدني المغربي في تحسين فرص الدخل ومكافحة البطالة

أمام جملة من المشاكل و التحديات التي تعرفها الدولة المغربية والمتمثلة أساسا في استمرارية انتشار مظاهر الفقر والحرمان البشري، والبطالة بادرت الدولة المغربية بجملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية تهدف من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف التنموية المرجوّة عبر إشراك منظمات المجتمع المدني والجمعيات التعاونية في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من فقر وحرمان وبطالة ...وغيرها، [38]

في هذا السياق ظهرت على الساحة المغربية العديد من التعاونيات والجمعيات التنموية التي تنشط في مجالات مكافحة الفقر والبطالة وتحسين فرص الدخل لعلّ أبرزها جمعيات القروض الصغرى**، من خلال

صناعتها القائمة أساسا على دعم فئات محددة من المجتمع المغربي بقروض صغيرة تهدف من خلالها إلى إنشاء و تشيد مقاولات أو مشاريع صغيرة ومتوسطة مدرّة للدخل.

وانطلقت هذه التجربة بالمغرب بداية التسعينيات مع جمعية تضامن بلا حدود 1993، وتوسعت التجربة مع نمو العديد من جمعيات القروض الصغيرة كجمعية زاكورة للقروض الصغرى سنة 1995، مؤسسة الأمانة للقروض الصغرى 1996، ...وغيرها، ليبلغ عددها في الوقت الراهن 13 جمعية،[39] وهي جمعيات تتنوع بين جمعيات تابعة للمنظومة البنكية كجمعية "أراضي" التابعة للبنك الفلاحي وجمعية "التوفيق" التابعة للبنك الشعبي، وأخرى جمعيات مجتمع مدني كجمعية الأمانة وجمعية زاكورة سابقا[40]، وقد أنشئت هذه الجمعيات بموجب قانون 1958، وتنظمها بعض النصوص القانونية الخاصة، وتخضع في مجملها لمراقبة بنك المغرب طبقا للقانون البنكي لسنة 2006.[41]

جمعيات القروض الصغرى جمعيات تنموية تعمل على معاضدة مجهودات الدولة في مجال التشغيل والحد من ارتفاع نسبة البطالة ومكافحة الفقر وتحسين الظروف الحالية للسكان عن طريق تمكينهم من بعث مشاريعهم الخاصة عبر آلية التمويل الصغير حيث يمكن للأفراد الحصول على قروض من هذه الجمعيات بطريقة ميسرة.[42]

أما مصادر تمويل هذه الجمعيات فهي تتنوع بين الهبات والقروض التي تتلقاها من مصادر دولية و أخرى وطنية، حيث تستفيد من هبات ومنح تندرج في إطار ما يعرف بالشراكة العالمية من أجل التنمية والمتمثلة في المساعدات التي تقدمها بلدان الشمال كمساعدات: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الألماني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الأوربي للاستثمار...وغيرها، أما محليا فيتم تمويلها من ميزانية الدولة عبر قروض تنمح غالبا بدون فائدة من قبل بعض المؤسسات كمؤسسة محمد الخامس التضامنية و مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية.[43]

و وفقا لأرقام متطابقة صادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية و الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، فقد نجحت هذه الجمعيات في تحقيق نتائج هامة من خلال العمل على استهداف العديد من الفئات الفقيرة والمهمشة مع مراعاتها في هذا الاستهداف تحقيق مبدأ العدالة والإنصاف، والجدول التالي يوضح نشاط تنسيقية جمعيات القروض الصغرى.

الجدول 01: نشاط تنسقية جمعيات القروض الصغرى منذ سنة 2008 إلى سنة 2013.

13 جمعية للقروض الصغرى	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المستفيدين	1,247,359	916,861	860,232	788,935	808,112	821,246
النسبة المؤية من النساء	%54	%49	..	%64	%60	%55
قروض جارية بملايين الدراهم	5,459	4,695	4,757	4,456	4,602	5,05
معدل التحصيل	%95	%90	%93	%95	%95	%93

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصادي الاجتماعي التضامني رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق الذكر، ص 73.

من خلال الجدول يلاحظ أن جمعيات القروض الصغرى المغربية تعتمد في برامجها على مبادئ العدالة والإنصاف والاندماج الاجتماعي والمساواة و بخاصة العمل على إدماج وتمكين المرأة.

ومنذ انطلاق أنشطتها استطاعت جمعيات القروض الصغرى حسب الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى تعبئة قروض بلغ مجموعها أكثر من 40 مليار درهم استفادت منها ساكنة بلغ عددها 4.5 مليون نسمة من الأشخاص الذين لا يتوفرون على أدوات الولوج الى القروض البنكية الموجودة، من بينهم 55% من النساء ويتجلّى الأثر الاجتماعي لهذه الأنشطة في خلق نحو مليون (1000.000) منصب شغل.[44]

وبفضل قوة هذه الجمعيات على الساحة المغربية حصل المغرب على جائزة منظمة الأمم المتحدة للقروض الصغيرة سنة 2005 على مستوى منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتوفيره لوحده على نصف عدد زبائن القروض الصغيرة بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أي بحوالي 1.5 مليون زبون منهم 66 % نساء و ما نسبته 40% من القروض الصغيرة وجهت للوسط القروي، الأمر الذي يمكن القول معه أن هذه الجمعيات إستطاعت خلق مناصب شغل والتقليل من نسبة البطالة وتحسين ظروف المعيشة للعديد من الفئات المحرومة والمهمشة وبخاصة في المناطق الريفية.

و في ظل هذه التجربة للجمعيات المغربية أشار البنك الدولي إلى أن حوالي 05 ملايين مغربي يمكن أن يستفيدوا من القروض الصغرى لا سيما مع توفر جمعيات ذات بعد وطني مثل جمعيتي زاكورة والأمانة اللتين إحتلتا مراتب متقدمة عالميا من حيث مبالغ القروض الممنوحة وعدد الزبائن في إحصاء سنة 2007 ضمن مجموع عدد الجمعيات التي تشتغل في ميدان القروض الصغرى دوليا.[45]

المطلب الثاني: شراكة المجتمع المدني المغربي في تحقيق الأهداف الصحية

منظمات المجتمع المدني مهمة في تحسين النتائج الصحية على عدّة مستويات في بعض الأحيان تؤثر بشكل مباشر على النتائج الصحية من خلال توجهها إلى خدمة فئات محددة، مثل جمعيات الأمراض المزمنة (السكري، السرطان،...) وأحيانا بشكل غير مباشر من خلال إجراء تحسينات في متغيرات أخرى كالتعليم والصرف الصحي والتخفيف من حدة الفقر وبرامج التثقيف والتوعية العامة.[46]

ومع تضائل دور الحكومات لعبت منظمات المجتمع المدني دورا مهما في تهيئة الظروف التي من شأنها تحقيق المزيد من الإنصاف في الرعاية الصحية، والدفاع عن الحقوق الصحية، فضلا عن الكثير من الأدوار التوعية والتثقيفية والتي تتم بصفة دورية للوقاية من الكثير من الأمراض والآفات الاجتماعية التي تعرفها الساحة المغربية.[47]

لقد أضحت منظمات المجتمع المدني المغربية غطاء لبعض المجموعات المحرومة في الوصول إلى الخدمات الصحية، كما أنها تساعد الحكومة في حملات الوقاية وحملات العلاج وبرامج مكافحة الأمراض وتوزيع الأدوية، وتعمل هذه الجمعيات على تكريّس العدالة الصحية المناصرة للفئات المهمشة والفقراء إضافة إلى تحقيق جملة من الأهداف الصحية الأخرى،[48] وفي سياق التوقف عند بعض المساهمات الجمعوية على الساحة المغربية في تنمية الأهداف الصحية نستعرض بعض التجارب التنموية التشاركية.

1.تجارب الجمعية المغربية للتواصل الصحي في التنمية الصحية: الجمعية المغربية للتواصل الصحي منذ تأسيسها سنة 2010 دأبت على تنظيم وعقد العديد من النشاطات الصحية التشاركية وقدرت عدد النشاطات التي قامت بها الجمعية على مدار قرابة 10 سنوات بأكثر من 80 نشاط، و وصل عدد إصدارات مجلتها المعنونة بـ: المجلة المغربية الصحية إلى 31 عدد[49] .

ومن أبرز النشاطات والبرامج التي قامت بها الجمعية المغربية للتواصل الصحي من خلال التنسيق والتعاون مع مختلف الهيئات العمومية والمتمثلة أساسا في الجامعات والمعاهد والكليات المتخصصة: نجد الملتقيات الوطنية والدولية والأيام الدراسية، والتي جاءت في مجملها بغية خدمة محصلة من الأهداف أبرزها:

- بناء القدرات العلمية لأفراد المنظومة الصحية، وتعزيز التواصل فيما بينهم.
- تشخيص تحديات ومشاكل المنظومة الصحية المغربية.
- طرح التوصيات وأفضل الخيارات لمواجهة المشاكل الصحية أمام صناع القرار.
- العمل على تكريس التشاركية، من خلال مشاركة الجمعية مع أصحاب المصلحة في المجال الصحي.

ومن أهم المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية التي عقدتها الجمعية مع شركائها نجد:

- المؤتمر الوطني الثاني والدولي الأول بالشراكة مع كلية الطب بالدار البيضاء ، يومي24 و25 أكتوبر 2015 تحت عنوان: **التربية العلاجية: تكوين ومهنية.**

- المؤتمر الوطني الثالث بالشراكة مع كلية الطب بفاس تحت شعار: **الإعلام الصحي إستثمار مربح**، يومي 24 و25 جوان 2016

- المؤتمر الوطني الرابع بالشراكة مع كلية الطب والصيدلة بمدينة وجدة موضوع: **القصور الكلوى لدى الأطفال والبالغين**. يومي 09 و10 نوفمبر 2018.[50]

إضافة إلى هذه النشاطات والتي توجهت من خلالها الجمعية لخدمة فئات محددة من المجتمع المغربي نجد العديد من المساهمات والأنشطة التوعوية الصحية التي تتوجه من خلالها الجمعية إلى كافة أفراد المجتمع المغربي بغية نشر الوعي والثقافة الوقائية الصحية، والتي من أبرزها الحملات التحسيسية والبرامج التوعوية بما فيها تلك المعروضة على صفحة الجمعية على شبكة التواصل الإجتماعي، إضافة إلى إصدار مجلة طبية بصفة دورية وباللغة العربية بما يضمن وصول المعلومة إلى كافة أفراد المجتمع المغربي[***] .

2.تجارب جمعية الأمل لمساعدة مرضى القصور الكلوي: جمعية الأمل جمعية صحية وطنية تأسست سنة: 2007 تهدف إلى محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري والقروي لفئة محددة من المجتمع، من خلال العمل على تقديم الخدمات الصحية الضرورية والدفاع عن فئات مجالات نشاطها.

وفي إطار برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إستفادة الجمعية من العديد من البرامج التنموية التي عملت من خلالها على تشيد مراكز متخصصة في تصفية الدم لفائدة مرضى القصور الكلوي بالشراكة مع مختلف الفواعل التنموية المغربية، وفي البعض منها بمجهوداتها الخاصة.[51]

الجدول 02: بطاقة فنية حول إنجاز مركز متخصص لتصفية الدم بمدينة الصخور السوداء

البرنامج	محاربة الاقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري
صاحب المشروع	جمعية الأمل لمرضى داء القصور الكلوي والخدمات الاجتماعية
بمساهمة	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 4 900,000,00 درهم
الشركاء	جمعية الأمل لمرضى داء القصور الكلوي والخدمات الاجتماعية اللجنة المحلية للتنمية البشرية للصخور السوداء المندوبية الإقليمية للصحة الجماعة الحضرية للدار البيضاء
المستفيدين	600 شخص
أهداف المشروع	دعم الأشخاص الذين يعيشون في وضعية هشاشة والمصابين بداء القصور الكلوي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم الاطلاع يوم:2022/04/28.

https://indh-ainsebaa.gov.ma/ar/centre-hemodialyse/

من خلال أنشطتها وخدماتها الصحية لمرضى القصور الكلوي حصلت الجمعية سنة 2018 على صفة المنفعة العامة، وهي الصفة التي أهلتها إلى تعزيز ثقة المجتمع والسلطات العمومية في خدماتها، مما وسع من شراكتها مع العديد من الهيئات العمومية خاصة في ظل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إضافة إلى نشاطات وأدوار المرافعة والمساءلة تجاه الهيئات العمومية من أجل تعبئة الموارد بغية فتح مراكز صحية أخرى لمرضى القصور الكلوي وضمان الحق في الصحة لهذه الفئة من المجتمع.

إن هذه النشاطات التي تقوم بها جمعية أمل جعلت منها حلا بديلا في المنظومة الصحية وشريكا أساسيا في تدبير الشأن العام الصحي، حيث يسهر العديد من أفراد جمعية أمل من أطباء وممرضين ومسعفين وأطر إدارية على تقديم الخدمات للمستهدفين بمراكزها المتواجدة عبر كامل التراب المغربي[52]، و وصل عدد المراكز التي شيدتها الجمعية منذ تأسيسها إلى غاية 2020 إلى 19مركز متخصصا في تصفية الدم والقصور الكلوي عبر العديد من المناطق الحضرية والقروية بالمغرب[53].

المطلب الثالث: شراكة المجتمع المدني المغربي في تعزيز الأهداف التعليمة

هناك العديد من التجارب التعليمية التشاركية الرائدة في المملكة المغربية تتنوع في مجالات أساسية على غرار: التعليم المدرسي، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التدريب والتكوين ...وغيرها، تضبطها مرجعيات قانونية متعدّدة أهمها: دورية الوزير الأول رقم:2003/07 في شأن الشراكة بين الدولة والجمعيات، ولأهمية التشاركية التعليمية تم استحداث مصلحة الشراكة مع الجمعيات ضمن هيكل وزارة التربية بغية وضع آليات لتفعيل العمل التشاركي وتشخيص واقع تدبير الشراكة التربوية لا سيما مع جمعيات المجتمع المدني باعتبارها أهم الفواعل في تحقيق التنمية البشرية.[54]

1. تجارب جمعية الهيئة المغربية للتعليم الأولي: انطلاقا من إيمانها بأهمية التعليم ودوره في توسيع خيارات التنمية البشرية قامت جمعية الهيئة المغربية للتعليم الأولي بالعديد من البرامج التنموية التشاركية، على غرار برنامج التأهيل عبر التكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية بعقد شراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط، وهو برنامج نوعي عملت من خلاله الجمعية على تكوين قرابة 205 مربيا ومربية في مجال التعليم الأولي.[55]

مساهمة أخرى تمثلت في فتح أقسام بالمؤسسات التربوية العمومية في المناطق الجهوية والريفية المهمشة والتي لا تتوفر على تعليم أولي – تحضيري – لاستقبال أطفال بين: 04 – 06 سنوات، حيث عملت

الجمعية على إصلاح وترميم الفضاءات التربوية وفتح مجموعة أخرى من الأقسام وتجهيزها، وذلك كله بشراكة مع المؤسسات العمومية في ظل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبلغت النتائج الإجمالية لهذه المساهمة بفتح قرابة: 20 قسما تعليميا لما يناهز عن 800 طفل من بينهم 50 طفلا من ذوي الاحتياجات الخاصة،[56] كانوا محرومين من حقوقهم التعليمية.

ومن خلال هذه المساهمة يمكن القول أن جمعية الهيئة المغربية للتعليم الأولي تعمل على إزالة العديد من الحواجز المانعة لحق الطفل المغربي في التعليم الأولي، وذلك من خلال عملها على توفير البنى التحتية والوسائل المادية والمعنوية والعمل على توفير فرص الالتحاق بالمدرسة أمام كل الأطفال المغاربة، فهي تعمل فعليا على تقليل الفوارق الجهوية بين المغربة وتهدف من مجمل أنشطتها إلى ضمان حق كل طفل مغربي في التعليم.

2. شراكة الجمعيات في برامج محو الأمية وتعليم الكبار:

لمكافحة ظاهرة الأمية في المغرب تم تطوير استراتيجية وطنية لمحو الأمية عام 2004 من قبل الوزير المكلف بمحو الأمية والتعليم غير النظامي، تهدف إلى التقليل والقضاء النهائي على هذه الظاهرة في المستقل القريب، وقد عملت الحكومة على حشد العديد من الشركاء حولها في مقدمتهم الجمعيات المدنية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية والتعليم، والتي يشمل برنامج عملها على نشاط محو الأمية، حيث يمكن لأي جمعية تنفذ نشاط محو الأمية أن تستفيد من الدعم اللوجيستي في شكل تبرعات من الكتب المدرسية والمواد التعليمية من الجهات الوصية.

وفي هذا الشأن عملت الجمعيات على عقد اتفاقيات شراكة مع مديريات مكافحة الأمية والتي تمنحها الحق في الدعم المالي لتغطية التعويضات المدفوعة للمدربين والمعلمين، وفي المقابل تتعهد الجمعيات المتعاقدة على توفير الفصول الدراسية والموظفين الإشرافيين، وتقع مسؤولية مراقبة برنامج عمل جمعيات المجتمع المدني على عاتق مديرية مكافحة الأمية.

وبفضل استراتيجيات التعاون والشراكة بين جميع الفواعل في برامج محو الأمية ازداد عدد المستفيدين من برامج محو الأمية بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الشكل التالي.[57]

الشكل02: يوضح تطور عدد المستفيدين من برامج محو الأمية عند كل من جمعيات المجتمع المدني والهيئات العمومية منذ 1998 إلى غاية 2011

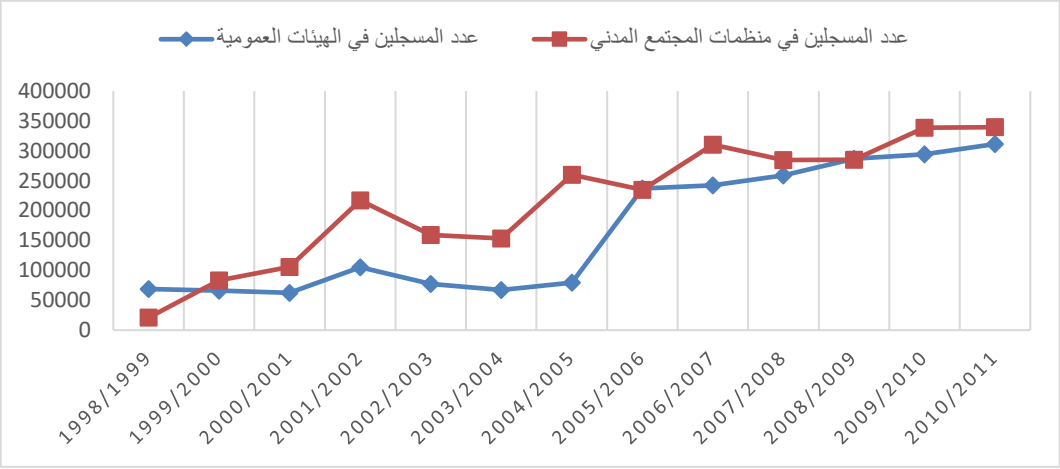

Source: Sophie Cerbelle et Mohammed Bougroum, , Les ONG et l'éducation La société civile au service de l'alphabétisation au Maroc, Revue internationale d'éducation de Sèvres, Volume 58 , décembre 2011, P 86.

من خلال الشكل يلاحظ أن التعبئة كانت قوية من قبل منظمات المجتمع المدني مقارنة بالهيئات العمومية، وذلك بحكم المزايا النسبية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني في مثل هذه الأدوار بحكم قربها من الفئات المستهدفة بما يضمن القدرة على التحفيز والتوعية،[58] وعند المقارنة يمكن ملاحظة أن منظمات المجتمع المدني إستطاعت من خلال جهودها التغلب على بيروقراطية الهيئات العمومية في إستقطاب عدد أكبر من المسجلين في برامج محو الأمية تقريبا طوال كل المواسم الدراسية وذلك راجع بدرجة كبيرة إلى مرونة أنشطتها إدراكا منها أن تحقيق أهداف التنمية البشرية يقوم أساسا على مشاركة واستشارة الأفراد المستهدفين.

وهذه الاستشارات هي ما يترجم الصلة والترابط القوي بين أهمية المشاركة و فعالية التنمية ، وإدراكا منها لأهمية هذه الروابط عملت جمعيات المجتمع المدني المغربية على تكييف حصصها التعليمية بما يناسب أوقات وخيارات الفئات المستهدفة بعكس الهيئات الحكومية التي تعمل وفق برامج حكومية بيروقراطية.

وبعد سنة 2011 وما تبعها من تكريس لآليات دستورية تشاركية تهدف إلى تعبئة دور الفواعل وتظافر الجهود، وفي هذا الإطار ومن أجل القضاء على ظاهرة الأمية، هيمنت منظمات المجتمع المدني على

ريادتها في إستقطاب المستفيدين من برامج محو الأمية بالشراكة مع الوكالة الوطنية المغربية للمحو الأمية حيث تم تسجيل نسبة 56.32 % من مجموع المسجلين لدى الجمعيات خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2017 تليها مساهمة برامج القطاعات الحكومية بنسبة : 43.55% ثم مساهمة القطاع الخاص بنسبة: 0.13 %[59] ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 03: توزيع عدد المستفيدين من برامج محو الأمية منذ 2012 إلى 2017 حسب طبيعة الفاعلين

الفاعلون	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
الجمعيات بالشراكة مع الوكالات الوطنية لمحو الأمية	379402	398290	960380	487381	553486
القطاعات العمومية	250365	450324	76293	269270	399248
القطاع الخاص	7731	5701	515	451	22

المصدر: الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، المناظرة الوطنية حول محاربة الأمية، تقرير حول منظومة محاربة الأمية بالمغرب13 و14 أكتوبر 2017، ص 27.

وأمام جملة هذه الأدوار عرفت معدلات الأمية في المغرب انخفاض ملحوظا في السنوات الأخيرة فبعد أن كانت تقدر بـ: 55% سنة 1995 انخفضت إلى حدود 32 % سنة 2014،[60] وذلك بفضل نشاطات العديد من الفواعل التنموية في تنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار في مقدمتهم منظمات المجتمع المدني والتي أثبتت أنها شريك فعال في التقليل من التحديات التنموية وما يترتب على ذلك من زيادة فرص توسيع خيارات التنمية البشرية، وهي المساهمات التي عززت ثقة الهيئات الحكومية في هذا الفاعل الأمر الذي يترجم زيادة عدد الجمعيات الشريكة في مجال مكافحة الأمية فبعد أن كانت تقدر بـ 120 جمعية شريكة مطلع الألفية ارتفع عددها لتصبح 2350 جمعية شريكة في سنة 2017.[61]

الخاتمة:

– في ظل الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الحكومات بتحقيق التنمية البشرية تبنت العديد من الدول النامية على غرار المغرب المقاربة التنموية التشاركية، كخيار تنموي يفتح المجال أمام العديد من الفواعل الاجتماعية، وفي مقدمتها المجتمع المدني بغية تكثيف الشراكة والتعاون للمساهمة تحقيق أهداف التنمية البشرية.

– رغم حداثة التجربة التنموية التشاركية إستطاعت منظمات المجتمع المدني المغربية في سياق من الشراكة توسيع بعض الأهداف التنموية، والتي تمثلت أساسا في محاربة الاقصاء الاجتماعي وتوفير العديد من مناصب الشغل وما ترتب على ذلك من توسيع فرص الدخل، بالإضافة الى توسيع بعض الخيارات التعليمية والصحية كمحاربة الأمية وضمان الحق في الخدمات الصحية.

– بالرغم من تكريّس الدستور المغربي لسنة 2011 للعديد من الآليات والأدوات التشاركية والدعوة إلى تمكين وتفعيل منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية، إلا أن الملاحظ على واقع التشاركية المغربية اقتصارها على الدعم المالي لهذه المنظمات بغية تنفيذ برامج وأنشطة محددة، مما يبقى دور منظمات المجتمع المدني في جميع المستويات التشاركية: الحوار والتشاور والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات التنموية والمساءلة والمدافعة غائب ومهمش في الاستراتيجيات التنموية المغربية.

– تبقى أمام منظمات المجتمع المدني المغربي الكثير من التحديات من أجل تفعيل دورها في تحقيق أهداف التنمية البشرية، لذا فهي مطالبة في سياق من التشاركية ببناء قدراتها خاصة ما تعلق منها بالجانب المالي من أجل ضمان أدوار وأنشطة أكثر استقلالية بعيدة عن تدخل الحكومات و مشروطيتها.

– بالرغم من غلبة التوجه نحو مجالات الخيارات الأساسية للتنمية الشرية: الصحة، التعليم، ومكافحة الفقر في أنشطة منظمات المجتمع المدني المغربي، إلا أن هذه التوجهات تبقى تفتقد للأدوار الدفاعية الحقوقية ومناصرة السياسات ومساءلة الحكومات، لذا ينبغي على منظمات المجتمع المدني مزاوجة أدوراها وأنشطتها بين التوجهات التنموية التمكينية والتوجهات الدفاعية الحقوقية من أجل مساهمات أكثر وأكبر فاعلية في توسيع خيارات التنمية البشرية.

الهوامش

[1] Omar G. Encarnación , The Myth of Civil Society, New York, PALGRAVE MACMILLAN, 2003, PP 15-17.
[2] Derick W. Brinkerhoff, Exploring State–Civil Society Collaboration, Nonprofit and Voluntary Sector Volume. 28, no. 4, 1999, P 59.
[3] David Lewis and Nazneen Kanji, Non-Governmental Organizations and Development, New York, Routledge, 2009, P 24.
[4] ibid, P24.
[5] Séverine Deneulin and Lila Shahani, An Introduction to the Human Development and Capability Approach, UK , Earthscan , 2009, P4.
[6] عبد اللطيف قيلش، *"التعليم العمومي والنموذج التنموي أية علاقة"*، جريدة الطريق، السبت 27 جوان 2020، العدد 330، ص 20.
[7] Programme des Nations Unies pour le développement ,Rapport Mondial sur le Développement Humain 2000, **droits de l'homme et développement humain**, New York,2000, P17.
[8] ibid, P17.
[9] Sabina Alkire and Séverine Deneulin, Introducing the Human Development and Capability Approach, in Séverine Deneulin with Lila Shahani, An Introduction to the Human Development and Capability Approach, UK, Earthscan, 2009.P 23.
[10] الشبكة العربية للمنظمات الأهلية و برنامج الخليج العربي للتنمية، **المدونة العربية للتنمية المستدامة منظومة القيم والسلوكيات والمهارات**، القاهرة، شركة سبكترام، ص 31.
[11] Derick W. Brinkerhoff, Op. Cit,, P 59.
[12] Taco Brandsen, Willem Trommel, Bram Verschuere, The state and the reconstruction of civil society, International Review of Administrative Sciences, Volume. 83(4,. 2017, P 677.
[13] Aransi Isiaka Olalekan, Lamidi Kazeem Oyedele, Civic Political Culture, Participatory Governance and Political Development:, African Research Review, Volume 11 (1), S/NO 45, JANUARY, 2017, P 221.
[14] محمد طارق، **"حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب"**، أوراق بحثية مبادرة الإصلاح العربي، 22 ديسمبر 2017، ص3.
[15] جواد البزوي، محمد اشويطر، عبد الواحد بوبرية، ***"دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تأهيل الرأسمال البشري بمقدمة جبال الريف الشرقي حالة الجماعات الترابية بني أفتح، الترايبة ، الطائفة – المغرب"***، مجلة المقدمة للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد (05) العدد (01) 2020، ص ص 161، 162.

[16] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصادي الاجتماعي التضامني رافعة لنمو مدمج**، المغرب، مطبعة سيباما، 2016، ص 69.

[17] المرجع نفسه، ص 70.

[18] المرجع نفسه، ص 71.

[19] المندوبية السامية للتخطيط ، تقرير حول مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب لسنة 2020.

[20] Programme des Nations Unies pour le développement ,Rapport Mondial sur le Développement Humain 2000, Op.cit. , P159.

[21] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي 2020، **التنمية البشرية والأنثروبوسين**، نيويورك، UNDP، 2020، ص 242.

[22] إسماعيل عزام، ***"التنمية البشرية بالمغرب ...اختلالات يتفق عليها الخطاب الملكي والتقارير المحلية والدولية الأفاق والتطورات"*** تم الإطلاع: 2022/04/18. من الموقع الإلكتروني:
https://arabic.cnn.com/world/2017/08/01/morocco-human-development-obstacles

[23] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصادي الاجتماعي التضامني رافعة لنمو مدمج**، مرجع سباق الذكر، ص 43.

[24] المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019، **فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات**، مارس 2020، ص 45.

[25] المرجع نفسه، ص 43.

[26] أسماء الإسماعيلي، **"المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة"**، مجلة مسالك، العدد 46/45، 2017، ص 160.

[27] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **المبادرة الوطنية للتنمية تحليل وتوصيات**، المغرب، مطبعة كانابرنت، 2013، ص 19.

[28] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **المسؤولية المجتمعية للمنظمات آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة**، المغرب، مطبعة سيباما، 2016، ص 90.

[29] ظهير شريف رقم: 91-11-1 صادر في 27 شعبان 1432 (29 جويلية 2011) بتنفيذ نص الدستور.

[30] مصعب التيجاني، "**العرائض والتشاور كمدخلين لمساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة**"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 04، جوان 2019، ص 85.

[31] الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة لمكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، **التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2017**، ص 5.

[32] المرجع نفسه، ص 9.

[33] الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقة مع البرلمان، **التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018**، ص12.

[34] المرجع نفسه، ص ص 16، 17.

[35] البنك الدولي، " رئيس البنك الدولي يساند الإصلاح ومشاركة المجتمع المدني في المغرب"، تم الإطلاع: 2022/08/13.

http://web.worldbank.org/archive/website01290/WEB/0__-3414.HTM

* مما يؤشر على غياب عنصر الثقة في المقاربة التشاركية المغربية توجهها نحو جمعيات محددة وإقصاء للجمعيات التي تمثل الفئات الشعبية، وفي هذا الشأن يشير البعض من دارسي الحركة الجمعوية المغربية على غرار **اليحياوي يحي** أن هناك العديد من الإطارات الجمعوية التي تربطها مع صانع القرار صلات القرابة والمصاهرة. وفي نفس السياق يذهب **عبد الحميد العطري** إلى القول أن هناك العديد من الجمعيات الكبرى المغربية التي أسندت رئاستها إلى مستشاري الملك وأقرباء وأصهار وكبار المسؤولين في الدولة.

[36] المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي، **وضع ودينامية الحياة الجمعوية**، المغرب، Station & Media Group، 2017، ص 50.

[37] Joan Font, Donatella della Porta and Yves Sintomer, Participatory Democracy in Southern Europe, London, Rowman & Littlefield International, 2014 , P12.

[38] حسن الكتمور ، *"قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية"* في محمد بوغلام، مرجع سابق الذكر، ص 11.

** فكرة القروض الصغيرة فكرة ظهرت بالبنغلادش كأحد أفقر بلدان العالم على يد عالم الاقتصاد **محمد يونس**، الذي بدأ تجربته المتميزة في مقاربة ظاهرة الفقر والحرمان بمنح سلفات صغيرة للنساء الفقيرات بدون

فائدة بإحدى القرى النائية في بلاده ليوسع تجربته بإضافة الفوائد على المبالغ الممنوحة وأنشأ بنكا قرويا عرف ببنك غرامين – بنك الفقراء- سنة 1983.

[39] محمد موساوي و عبد الرحيم فراح، *"جمعيات السلفات الصغيرة ببلاد المنزل ورهانات تفعيل الاقتصاد الاجتماعي"*، في محمد بوغلام، **الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، الطبعة 1**، (المغرب، IMAGERIE PUB NEON FES، 2013)، ص ص 253، 254.

[40] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصادي الاجتماعي التضامني رافعة لنمو مدمج**، المغرب، مرجع سابق الذكر، ص 73.

[41] المرجع نفسه، ص ص 72، 73.

[42] الطاهر ذهبي، **"التمويل الصغير ودوره في التنمية الريفية مثال بلدة الذهيبات بريف القيروان البلاد التونسية"**، مجلة Géo Dév.ma، العدد 09، 2021، ص 2.

[43] ماجدة صواب و بوشتي الخزان، **"جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصادي الاجتماعي"**، تم الإطلاع: 2022/05/19. من الموقع:
https://revues.imist.ma/index.php/RMPC/article/view/11007

[44] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصادي الاجتماعي التضامني رافعة لنمو مدمج**، المغرب، مرجع سابق الذكر، ص 73.

[45] محمد موساوي و عبد الرحيم فراح، مرجع سابق الذكر، ص 256.

[46] Mubeena O and Mohammad Akram, Role of third sector in promoting health outcomes in Kerala: a sociological study, nternational , Journal of Community Medicine and Public Health, January 2016, Volume 3, Issue 1., P30.

[47] Stephen isaace and Giorgio solimano, Health Reform and Civil Society in Latin America, Development 42(4), 1999, PP 71,72.

[48] Mubeena O and Mohammad Akram, Op.cit, 32, 33.

[49] توفيق أبو الحسن، **"حصيلة فروع الجمعية المغربية للتواصل الصحي"**، المجلة الصحية المغربية، عدد 31، سبتمبر 2021، ص 23.

[50] محمد شكري الدرقاوي، **"مؤتمرات الجمعية المغربية للتواصل الصحي"**، المجلة الصحية المغربية، عدد 31، سبتمبر 2021، ص 21.

[***] لمزيد من المعلومات حول أنشطة الجمعية المغربية للتواصل الصحي والإطلاع على أعداد مجلتها يرجى زيارة موقع الجمعية على الرابط التالي: https://www.tawassol.ma

[51] الرمضاني بنيوس، **"جمعيات مساعدة مرضى القصور الكلوي سلوك حضاري متميز"**، المجلة الصحية المغربية، العدد 21،أكتوبر 2018، ص15.

[52] محمد بوازرو، "**مؤسسة امل لمرضى القصور الكلوي تفتح مركز جديدا في سيدي يوسف بن علي بمراكش"**، تم الاطلاع: 2022/05/12 من الموقع:
https://anfaspress.com/news/voir/67676-2020-07-13-05-47-19

[53] الرمضاني بنيوس، مرجع سابق الذكر، ص 15.

[54] عبد الحفيظ الدباغ، *"التجربة الوطنية من خلال حصيلة الشراكة في مجال التربية والتكوين بالمغرب"*، مداخلة مقدمة في أشغال ندوات المجلس الأعلى للتعليم، **"الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية"**، المجلس الأعلى للتعليم، الدار البيضاء، أيام 22 و 23 أكتوبر 2008.

[55] أحمد حمودو، "شهادات بعض الجمعيات: شهادة الهيئة المغربية للتعليم الأولي"، مداخلة مقدمة في أشغال ندوات المجلس الأعلى للتعليم،**"الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية"**، نفس المرجع.

[56] المرجع نفسه.

[57] Sophie Cerbelle et Mohammed Bougroum, Les ONG et l'éducation La société civile au service de l'alphabétisation au Maroc, Revue internationale d'éducation de Sèvres, Volume 58 , décembre 2011, PP 85,86.

[58] ibid., P.88

[59] الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، المناظرة الوطنية حول محاربة الأمية، تقرير حول منظومة محاربة الأمية بالمغرب13 و14 أكتوبر 2017، ص ص 26، 27.

[60] المرجع نفسه، ص5.

[61] المرجع نفسه، ص 15.